الأمم المتحدة

A/65/520

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2010

Original: Arabic

الدورة الخامسة والستون

البنود ٣٦ و ٥٢ و ٦٠ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تستمر إسرائيل باحتلال الجولان السوري بشكل يتناقض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل يخالف القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. فما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سورية والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ لعام ١٩٨١، وتستمر في سياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين فيه، وزج أبنائه في السجون، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، ونهب ثرواته، وزرع الألغام فيه.

ولم تكتف إسرائيل بانتهاكاتها للحقوق الإنسانية للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، بل امتدت لتشمل الإضرار بالبيئة وسبل عيش المواطنين السوريين في الجولان. وفي هذا السياق، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تلفت عنايتكم إلى

251010 251010 10-59314 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

انتهاكات خطيرة قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية مؤخراً في الجولان السوري المحتل حيث عمدت هذه السلطات إلى سرقة مياه بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل، مما أدى إلى تقليص مساحتها، ووقوع خسائر مادية جسيمة بنحو ٢٠ مليون دولار جراء نفوق آلاف الأسماك، وتساقط ثمار التفاح، الأمر الذي جعل المنطقة قاحلة جرداء شبيهة بالصحراء. كما تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية بضخ مياه البحيرة إلى مزارع المستوطنين الإسرائيليين ومجمعات المياه الاصطناعية بالرغم من أن تلك المجمعات مليئة بالمياه. ومن المتوقع أن تبلغ خسائر هذا العام جراء استمرار هذه العملية ما يقارب ١٠ ملايين دولار إضافة إلى الخسائر المذكورة سابقا. وعلاوة على سرقة المياه من قبل إسرائيل، فإنها توزع حصص مياه الري بشكل غير عادل، فتبيع إسرائيل للمزارعين السوريين الرازحين تحت الاحتلال كمية مياه أقل من نصف حجم مياه بحيرة مسعدة، وبسعر أعلى مما تبيعه للمستوطنين الإسرائيليين، حيث يحصل المزارعون السوريون على ٣,٥ ملايين متر مكعب من مياه الري في السنة بسعر يصل إلى ٣ ملايين دولار، بينما يحصل المستوطنون على ٣٤ مليون متر مكعب بسعر مخفض يصل إلى ٧ ملايين دولار.

إن تلك الانتهاكات تشكل انتهاكا فاضحا لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٤، والمعنون: ''السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية''، والذي تؤكد فيه الجمعية العامة على الحقوق غير القابلة للتصرف للمواطنين السوريين على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وتطالب فيه إسرائيل بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر.

إن الجمهورية العربية السورية تطالب المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته ومنع إسرائيل من مواصلة انتهاكاتها، وإجبارها على الكف عن القيام بأي فعل يستغل الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل أو يلحق الضرر فيها أو يتسبب بخسرانها أو نفاذها، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٨٥/٦٤ المذكور آنفا.

كما تطالب سوريا المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بممارسة الضغوط على إسرائيل لإلزامها بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية. إن عدم ممارسة ضغوط دولية حقيقية على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ لعام ١٩٨١ يشجعها على المماطلة في الامتثال لهذا القرار ولجميع القرارات الدولية الأخرى التي تطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان السوري.

وأرجو إصدار هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٥٢ و ٦٠.

(توقيع) د. بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير